



العدالة
٥١٦٥
الحقيقة
٥٤١٤

لأجل لبنان

الشرف

مستمرة في الصدور منذ ١٩٢٦
الخميس ١٢ كانون الأول ٢٠١٩ / العدد 21120 / صفحة / 1000 ليرة

أنقرة تهدد بخطوات
تصعيدية ضد واشنطن
ص ١٣
الكنيست حل ذاته
ونحو انتخابات عامة ثالثة
ص ١٢



الأزمة مع قطر ما زالت
مستمرة ص ١٢

سلة كاملة للخروج
من الأزمة وإلا... ص ١١

أرقام مالية الدولة مقلقة..
وبومبيو: الوضع خطر جداً ص ٣

من سيدفع ثمن ١٥٠ ألف طن بنزين بالدولار؟! ص ١٠ الحريري: حكومة الإختصاصيين سريعاً ص ٢



متظاهرون في محيط مجلس النواب ليل امس

هل تحدث مواجهة بين مصر وتركيا على الحدود الغربية؟ ص ١٣

أزمة مالية عالمية
خلال ٣٦ شهراً



بقلم: عماد الدين أديب
العالم على أعتاب أزمة
مالية طاحنة قد تطيح
باقتصاديات العالم في
مرحلة زمنية لا تتجاوز ٣٦
التتمة على الصفحة ١٥



مدربة مصرية الصنع حديثة في ليبيا

إحالة القاضية
عون الى التفتيش
القضائي

تمت احالة القاضية
غادة عون الى
التفتيش القضائي
لمخالفتها تعليمات
مدعي عام التمييز
القاضي غسان
عويدات وعدم
اطلاعه على ملفات
التوقيفات المهمة
مسبقاً .

رأي الشرف

وقاحة

ما بعدها وقاحة

قلة احترام وقلة إعتبار
للدولة اللبنانية، ماذا
يعني أن يقول ضابط في
الحرس الثوري إنه سيمسح
إسرائيل عن الأرض من
لبنان؟! .

أولاً- إيران موجودة في
لبنان منذ العام ١٩٨٣ أي
التتمة على الصفحة ٢

عوني الكعكي

aaounikaaki@elshark.com

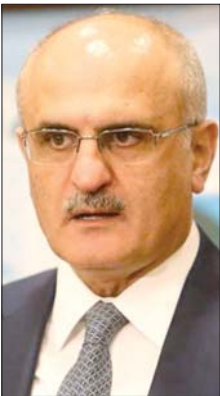


عجاقه

على إستيراد السلع والبضائع التي لها مثيل في لبنان. ثالثاً: إقرار خطة تطل القطاع العام وتنص على إحصاء، تنظيم وإعادة توزيع الموظفين على الوزارات والمؤسسات بعد إلغاء المؤسسات والوزارات غير المجدية. رابعاً: إقرار خطة واضحة لمحاربة الفساد في كل القطاع العام وفتح التحقيق في الملفات المالية. خامساً - إقرار قانون إستقلالية القضاء (في مجلس النواب) لكي يتمكن هذا القضاء من القيام بمهامه. سادساً: وضع جدول واضح بإستحقاقات الدولة المالية داخلياً وخارجياً كما وجدول الإيرادات وتقييم حاجة الخزينة لإيرادات إضافية والعمل على تأمينها إن من خلال إجراءات داخلية أو من خلال مساعدة دولية. سابعاً: إقرار خطة إجتماعية تهدف حماية الأكثر فقراً في لبنان عملاً مبدأ التعاضد الوطني وشرعة حقوق الإنسان. من البديهي القول أنه من دون هذه الخطة لا يمكن للبنان الذهاب وطلب المساعدة من الخارج. من هذا المنطلق، يتوجب الإنفاق سريعاً على تكليف رئيس حكومة وتشكيلها في أسرع وقت حتى يتسنى لها وضع الخطة والبدء بالعمل نظراً إلى التداعيات السلبية لعامل الوقت على الأصدعة الإجتماعية، الإقتصادية والمالية والنقدية. إن عدم تشكيل حكومة سريعاً سيكون له تداعيات سلبية كبيرة ستطال الشق الإقتصادي الذي يُعتبر الضحية الأولى مع إزدياد الفقر. كما أن الشق النقدي سيتأثر حكماً مع الإستمرار في إستنزاف إحتياطات مصرف لبنان من العملات الصعبة من دون أن يكون هناك حلّ في الأفق. كل هذا سيوصل لبنان إلى واقع مرير سيندم عليه أصحاب القرار لاحقاً!

الرواتب قبل ٢٥ الجاري

خليل: الأرقام مقلقة جداً



خليل

تراجعتنا إلى حدود الـ ٤٠% ما سبب عجزاً أكبر بكثير مما توقعنا في مشروع الموازنة وبالتالي كل أرقام موازنة ٢٠٢٠ ستتغير».

أكد وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل رفع مشروع قانون إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لرفع قيمة الضمانة على الودائع من ٥ ملايين ليرة إلى ٧٥ مليوناً، معتبراً أن هذا يفيد كل المودعين لاسيما أصحاب الودائع الصغيرة. وأشار خليل إلى أن رواتب القطاع العام ستدفع قبل ٢٥ الجاري كما كل عام. وقال: الرواتب بشكل عام أولوية وأعتقد أنها ستبقى مؤمنة، على رغم وجود صعوبات حقيقية في تمويل الدولة. وأضاف: «لدينا أرقام مقلقة جداً عن تراجع الإيرادات، وكنا نتوقع تأمين ٥٠٠٠ مليار ليرة خلال ثلاثة أشهر الأخيرة لكننا

سلة كاملة للخروج من الأزمة وإلا...

بروفسور جاسم عجاقه

موازنة العام ٢٠٢٠!! وقد أعرب أُنذاك رئيس الجمهورية عن عدم رضا على الأداء السياسي في ما يخص هذه الإصلاحات.

الاحتجاجات التي إنطلقت في ١٧ تشرين الأول على إثر فرض ضريبة على الواتساب، لا تتحمل مسؤولية الوضع المأسوي الحالي، بل يقتصر دورها على تسريع ظهور التداعيات وذلك بحكم أن القرار السياسي كان يتخبط في القيام في إصلاحات جذبة خوفاً من الإصطدام الذي قد ينتج عن المس بمحميات سياسية تحوي فساد وهدر للمال العام.

إستقالة الرئيس سعد الحريري تحت ضغط الشارع، أظهرت التباين في وجهات النظر بين القوى السياسية في ما يخص الحلول المطروحة لحل الأزمة الإقتصادية والمالية. هذه الإستقالة أعادت خلط الأوراق السياسية وبالتالي وبعد ما يُقارب الشهر على إستقالتها، يظهر إلى العلن الخلل في آلية تشكيل الحكومات والذي يعتمد بدرجة كبيرة على الحسابات الحزبية أكثر منه على المصلحة العامة.

الصعوبات التي يواجهها لبنان اليوم زادت كمّاً ونوعاً، فبالإضافة إلى الأزمة الإقتصادية والمالية، ظهرت مُشكلة نقدية تتمثل بنسخ الدولار وأزمة إجتماعية تتمثل بزيادة الفقر، وأزمة سياسية تتمثل بعدم القدرة على تشكيل حكومة تحاكي شروط الأصدقاء الداخليين والمجتمع الدولي!

اليوم أصبح من الواضح أن أي حلّ سيعتمد يجب أن يكون عبارة عن سلة كاملة متكاملة تظال الشق السياسي، الإقتصادي، المالي، النقدي، والإجتماعي. هذه السلة تبدأ بحكومة تُلبي مطالب المحتجين (وبالتالي المجتمع الدولي)، وتُحاكي مخاوف القوى السياسية (خصوصاً من وجود «مؤامرة»). هذه الحكومة تضع تصوّر واضح للخروج من الأزمة مع خطوات عملية يتم عرضها على لجنة متابعة مؤتمر سيدر كما وصندوق النقد الدولي. وعلى أساس هذه الخطة يتم طلب المساعدة المالية، في حال تبيّن الحاجة لها.

في التفاصيل أن الدولة اللبنانية بحاجة إلى ٨ مليارات دولار أميركي من العملة الصعبة في العام ٢٠٢٠، والتي يمكن تمويلها من السوق شرط أن يكون هناك حكومة ذات صدقية تعمل على تطبيق إصلاحات فعلية على الأرض تطل التالي:

أولاً: إقرار إجراءات مالية تطل الموازنة، الإنفاق العام، إيرادات الدولة، فرض سيادة الدولة المالية... ثانياً: إقرار خطة إقتصادية تظال القطاعات المُنتجة وتقديم التحفيزات الضرورية لإنشاء صناعات وزراعات وطنية مع فرض رسوم جمركية كبيرة

مع اليوم ٥٥ على إنطلاق الإحتجاجات الشعبية في لبنان، أخذت الأوضاع السياسية، الإقتصادية، المالية، النقدية والإجتماعية بالتأزم إلى درجة أصبحت تُنذر بتداعيات من الصعب السيطرة عليها لاحقاً خصوصاً أن تشكيل الحكومة يواجه صعوبات جمة ما يمنع أي إجراءات عملية لتدارك التداعيات السلبية للأزمة الحالية.

الوضع الإقتصادي والمالي مُتأزم منذ فترة طويلة، وقد تم عقد مؤتمر سيدر في نيسان من العام ٢٠١٨ بهدف جذب إستثمارات والقيام بإصلاحات لتفجير النمو الإقتصادي وإنفاذ المالية العامة. ولم تُساعد الخلافات السياسية في تحقيق الإصلاحات التي تمّ الإنفاق عليها وعلى رأسها خفض العجز حيث نتيجة وجود حكومة تصريف أعمال في من أيار ٢٠١٨ إلى كانون الثاني ٢٠١٩، تزدّ الوضع المالي العام بشكل ملحوظ مع تسجيل عجز هائل تخطى الـ ٦,٢ مليارات دولار أميركي (٦١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي).

فقطاعه الوظيفي المالي والإقتصادي للدولة اللبنانية ظهر إلى العلن مع مناقشة موازنة العام ٢٠١٩ على طاولة مجلس الوزراء وفي لجنة المال والموازنة، حيث تمّ إثبات (بالأرقام) مدى الضرر الذي تعرّضت له خزينة الدولة نتيجة غياب السياسات الإقتصادية وتشفي الفساد في كل إدارات ومؤسسات الدولة.

الأحداث التي تلت في آب وأيلول (حادثة قبرشمون، تخفيض تصنيف لبنان الإئتماني فرض عقوبات على جمال تراست بنك) خلقت مُشكلة شخّ في الدولار وتهافت على المصارف لسحب الودائع وبالتالي تمّ وضع قيود على حركة الدولار الأميركي مما ضرب الثقة بالقطاع المصرفي بشكل كبير.

المالكية الإقتصادية التي تعتمد بشكل أساسي على الخدمات، تضررت بشح الدولار حيث إرتفعت أسعار هذا الأخير لدى الصيارفة ومعها أسعار الإستيراد ما إنعكس إنخفاض في القدرة الشرائية لدى المواطنين وفقدان بعض السلع من الأسواق. وهذا الواقع دفع عدد من الشركات إلى الإقفال القسري أو الإرادي بهدف وقف الخسائر كما أن العديد من الموظفين خسروا وظائفهم.

عند مناقشة مشروع موازنة العام ٢٠٢٠ في مجلس الوزراء، ظهر إلى العلن ضعف الإجراءات الإصلاحية التي إندتمتها الحكومة وذلك على الرغم من إقرار ورقة بعدا المالية والإقتصادية والتي لم يؤخذ منها إلا القليل في

ورشة عمل لـ ١٠٠ فكرة جديدة لبيئة الأعمال في مواجهة الأزمات



المشاركين في الندوة

قد إلتقى رئيس الغرفة توفيق دبوسي وضم فرد دي بوير المنسق الإقليمي العام، جيرار فولبرت منسق المنظمة في لبنان، فاني فان درفوك مديرة المشروع ومروان نصر ممثل المنظمة في لبنان بحضور الدكتور أسامة زيادة.

بتعاون بين غرفة طرابلس والشمال ومنظمة الخبراء الهولنديين PUM (Netherlands senior experts)، عقدت في مقر الغرفة ورشة عمل حول «١٠٠ فكرة جديدة لبيئة الأعمال في مواجهة الأزمات» تحدث فيها منسق المنظمة الإقليمي والخبير فرد دي بوير تناول فيها العنوان الرئيسي الذي تمحورت حوله ورشة العمل وكان ذلك أمام مجموعة من أصحاب المشاريع المتناهية الصغر ومجموعة أخرى من المتدربين والمتدربات على الأخذ بخيار إقتصاد المعرفة مشيراً إلى أن «هناك ما يقارب ١٠٠ فكرة إبتكارية يمكن إستثمارها في بيئة الأعمال خلال مواجهة الأزمات وبالإفكار الجديدة يمكن تخطي التحديات الناجمة عنها». وكان وفد خبراء المنظمة الهولندية

الذي تقوم به منظمة الخبراء الهولنديين في لبنان وأن علاقة غرفة طرابلس مع هذه المنظمة المتخصصة تمتد لسنوات طوال، ومن المؤكد أن هناك أهمية حيوية في الشراكة بين غرفة طرابلس والمنظمة الهولندية بحيث تسجل إنعكاسات إيجابية سواء أكان ذلك على مستوى إستفادة حاضنة أعمال الغرفة (بيات) من الخبرات المتقدمة التي تمتلكها المنظمة الهولندية أو على مستوى خيار غرفة طرابلس والشمال بإعتماد مركز لإقتصاد المعرفة في مقرها ويفتح المجالات واسعة أمام شباب لبنان في بناء جدارته وإظهار مهاراته وطاقاته، وتوفير فرص عمل جديدة، وتشجيع وتعزيز أدوار المشاريع والشركات الناشئة التي باتت جزءاً من الإقتصاد الرقمي في لبنان والعالم».